ردمد ٠٣٤٥ - ٢٢٢٧

العميد

مجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بالأبحاث والدّراسات الإنسانيّة

العددان الأوّل والثّاني.. المجلّد الأوّل

شهر رمضان ١٤٣٣هـ/ شهر أيلول ٢٠١٢م

العتبة العباسية المقدسة
العميد : مجلة فصلية محكمة تعنى بالابحاث والدراسات الاسلامية = Al-AMEED Quarterly Adjudicated for Research and humanist Studies / Journal العتبة العباسية المقدسة. ـ كربلاء : الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة، 1433 هـ / 2012-
مجلد ؛ 24 سم.
فصلية – العدد الاول والثاني (2012-)
P-ISSN 2227-0345
E-ISSN 2311-9152
المصادر.
النص باللغة العربية ؛ مستخلصات بالعربية والانكليزية.
1.الانسانيات – دوريات. 2.الانسانيات ـ العراق – دوريات . الف. العنوان. ب. العنوان : Al-AMEED Quarterly Adjudicated journal for research and Humanist studies
AS589.A1 A8 2012.V1

العَمِيد

مَجَلّةٌ فَصْلِيّةٌ مُحَكّمَةٌ

تُعنى بالأبحاثِ والدِّراساتِ الإنسانيّةِ

تَصْدُرُ عَنْ العَتَبَةِ العَبّاسِيَّةِ المقدَّسَةِ

مُجَازَة مِنْ قِبَل

وزارةِ التَّعْليم العَالي والبَحْثِ العِلميّ

جَمْهُورِيَّةُ العِراق

مُعتَمدَة لأغراض التَّرقيَةِ العِلْمِيَّةِ

العَدَدان الأوّل والثّاني .. المُجَلّد الأوّل

شهر رمضان ١٤٣٣هـ/ شهر آب ٢٠١٢م

سورةُ المجَادلة (الآية ١١)

المُشرف العام

السّيد أحمَد الصّافي

الأمينُ العام للعتَبة العبّاسِيّة المقدّسَة

الهَيْأة الإسْتِشارِيَّة

أ.د. طارقْ عَبد عون الجنابي

أ.د. رياض طارق العَميدي

أ.د. كريمْ حسَين ناصح

أ.د. كاظِمْ الجبُوري

أ.م.د. علاء جَبر الموُسَوي

أ.م.د. عبّاس رَشيد الدّدَهْ

أ.م.د. مُشتاق عَبّاس مَعن

رئيس التحرير
السيد ليث الموسوي
رئيس قسم الشؤون الفكرية والثقافية

مدير التحرير
د. سرحان جفّات (جامعة القادسية)

سكرتير التحرير
رضوان عبد الهادي السلامي

هيئة التحرير
أ.م.د. علي كاظم المصلاوي (جامعة كربلاء)
أ.م.د. عادل نذير (جامعة كربلاء)
أ.م.د. شوقي مصطفى الموسوي (جامعة بابل)
د. حيدر غازي الموسوي (جامعة بابل)

التدقيق اللغوي
د. علي كاظم علي المدني د. شعلان عبد علي سلطان

التصميم والإخراج
رائد عبد الأمير رضا الأسدي

الترقيم الدولي: ISSN: 2227 - 0345

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ١٦٧٣ لسنة ٢٠١٢م

الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة
كربلاء المقدسة – جمهورية العراق
Mobile: +964 780 186 3654 / 770 047 9141
http://alameed.alkafeel.net
Email : alameed@alkafeel.net

قواعد النشر في المجلة

مثلما يرحّب العميد أبو الفضل العباس عليه السلام بزائريه من أطياف الإنسانية، تُرحّبُ مجلة (العميد) بنشر الأبحاث العلمية الأصيلة ، وفقا للشروط الآتية:

١. تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات العلوم الإنسانية المتنوّعة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا ، ومكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.

٢. يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD) بحدود (١٠,٠٠٠ – ١٥,٠٠٠) كلمة، بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.

٣. تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (٣٥٠٠) كلمة.

٤. أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان واسم الباحث/ الباحثين، وجهة العمل، والعنوان، ورقم الهاتف، والبريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث أو الباحثين في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.

٥. يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر ا لبحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، اسم المؤلف، اسم الناشر، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة. هذا عند ذكر المصدر أول مرة، ويذكر اسم الكتاب، ورقم الصفحة عند تكرّر استعماله.

٦. يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات.

٧. تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

٨. إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.

٩. أن لا يكون البحث مستلّا من (رسالة أو أطروحة) جامعية، ولم يسبق نشره، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى ا لباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.

١٠. تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

١١. تخضع البحوث لتقويم سرّي لبيان صلاحيّتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ) يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب) يخطر أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ج) البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها

نهائيا للنشر.

د) البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

هـ) يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه مع خمسة مستلات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

١٢. يراعي في أسبقية النشر:

أ) البحوث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب) تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث.

ج) تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

د) تنويع مجالات البحوث كلما أمكن ذلك.

١٣. لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education &
Scientific Research
Research and Development

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No :
Date:

العدد : ب ت ع/٢١٢٤
التاريخ : ١٢/ ٣/ ٢٠١٢

العتبة العباسية المقدسة / قسم الشؤون الفكرية والثقافية

الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة
الواردة
العدد/ ١١٦٧
التاريخ/ ١١/٤/٢٠١٢

م/ مجلة العميد

تحيـــــة طيبـــــة...

اشارة الى رسالتكم الالكترونية الواردة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ و بكتابنا المرقم ب ت ١٢٢٣١/٤ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ ، ونظرا لحصول مجلتكم (مجلة العميد) على الترقيم الدولي (ISSN) الخاص بها ، تقـــرر إعتماد المجلة اعلاه لاغراض الترقية العلمية .

...مع التقديـــــــــــر

أ.م.د محمد عبد عطية السراج
المـــدير العـــام لـدائرة البحث والتطوير
٢٠١٢/٣/١٢

نسخة منه الى :

- البحث والتطوير/ قسم الشؤون العلمية
- الصادرة

بسمهِ تعالى

...كلمةٌ لابدّ منها...

لاشكَّ أن الجانبَ المعرفي في حياتِنا يمثلُ الركيزةَ الأساس في حياةِ الشعوب ونمائها المتواصل، والشعبُ الذي يقرأُ هو الشعبُ الذي لا يموت، والشعبُ الجاهلُ هو الشعبُ الميِّت، والعراقُ بلدُ القراءةِ والكتابة، وهو شعبٌ حيّ وحيوي.

وقد أولَت الأمانةُ العامّةُ للعتبةِ العباسيةِ المقدسةِ من خلال قسم الشؤونِ الفكريةِ والثقافيةِ هذه المسألةَ أهميةً كبرى؛ إذ أصبحَ من الواضحِ للعيانَ الاهتمامُ الكبيرُ بالمَعرفة، من خلالِ الاصداراتِ المتنوعة، والنشاطاتِ العامّةِ والخاصة، ومع اختلافِ المستويات.

وقد كان نصيبُ الجامِعاتِ الأكاديميّة كبيراً، لما تتمتعُ به من مكانة خاصّةٍ في البلد عموماً، وفي اهتمام العتبة المقدسة على وجهِ الخصوص؛ وجاءتْ فكرةٌ (العَميد) كي تفسحَ مجالاً، وتحدّدَ أفقاً، وتنضجَ أفكاراً، من خلالِ زوايا بحثيةٍ متنوعة، وثقافةٍ مبرمجةٍ وهادفة، تطلُّ علينا بين الحينِ والآخر، وهي تحملُ مشاعلَ الفكر، كي تضيءَ ظلماتِ الطريق.

أباركُ لقسم الشؤونِ الفكريةِ والثقافيةِ في العتبةِ العباسيةِ المقدسةِ هذه الإلتفاتة، وأباركُ (للعَميد) هذا الحضورَ الميمون مع سفرةِ المعرفةِ الرصينة، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

الأقل

أحمد الصافي

٢٧ رمضان ١٤٣٣هـ

نبدأ بحمد الله

الحمدُ لله على ما أنْعَم، وله الشكرُ على ما ألْهَم، والثناءُ على ما قدَّم، فعلَّمَ الإنسانَ ما لم يعلمْ، وأودعَ فيه العَقلَ ولطائفَ الحِكَم، وميَّزَهُ عن سائرِ خَلْقِهِ من الأمم... والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا الخاتم، المبعوثِ للعالم، أفضلَ من تأخَّرَ وتقدَّم، وعلى آلِهِ مصابيحِ الظُلَم، ومفاتيحِ الحِكَم، وسادةِ الأمم... وأزكى التحايا على مَنْ بذلَ مُهْجَتَهُ، وواسى بنفسِهِ ريحانةَ نبيِّه، العبدِ الصَّالحِ أبي الفضلِ العباسِ (عليه السَّلام)، والتي أصبحتْ رياضُهُ مهوىً للقلوبِ على مرِّ الأزمانِ والدّهور، ووعاءً معرفياً يُرتَشَفُ منه ما يُنيرُ العقولَ ويشفي الصُّدور، متبنيَّةً ما يملأُ حقولَ الفكرِ والمعارفِ التخصّصيّة برؤىً جديدة، لتكونَ أحدَ أهمِّ روافدِ الحياة، فإن حياةَ المجتمعاتِ ورقيَّها بحياةِ عُلمائها وباحثيها.

ولمَّا كان الاعتقادُ بوجودِ فيضٍ متزاحمٍ من البحوثِ والدِّراساتِ الإنسانيةِ وعظيمِ نفعها، تبنَّتِ الأمانةُ العامَّةُ للعتبةِ العباسيةِ المقدسة، ومن خلالِ قسمِ الشؤونِ الفكريةِ والثقافيةِ مشروعَ إصدارِ مجلةٍ فصليَّةٍ مُحكَّمَةٍ تُعنى بالدِّراساتِ والبحوثِ الإنسانية، وسِمَتْ بـ(العَميد) تيمُّناً بلقبِ صاحبِ المرْقَدِ الشريف، ولمناسَبَتِهِ لأحدِ ألقابِ إدارةِ مؤسساتِنا العلميَّة.

وهذه الخُطوةُ تتجلَّى في طرْحِ مشاريعَ بحثيَّة، ودراساتٍ تخصُّصيَّة، ترتكزُ على الاختزالِ الدالِّ، مما خفَّ وزنُهُ، وغلا مضمونُهُ، لتساهمَ في ربْطِ المشاريعِ والمُنجزاتِ الفكرية، والكشفِ عن خلفيّاتها أو تفسيرِها، واستكشافِ مساراتها الكبروية، لتكون – بحقٍّ – عنصرَ إغْناءٍ لِروّادِ العِلْمِ والمَعْرفَةِ، ومَن يُريدُ ارتقاءَ سُلَّمِ العلومِ التَّخصُّصيَّة.

ففي كلِّ مجالٍ من مجالاتِ العلومِ الإنسانيةِ نجدُ كنوزاً من الأبحاث، وعصاراتِ الفِكْرِ التي توصَّلَ إليها المختصُّون والباحثون، لا غنى عن ضرورةِ الاطلاعِ عليها، واستكناهِ واقعِها إنْ كانتْ استكشافيةً وصفيةً أو تفسيرية، أو أنها مُنجزٌ إبداعِيٌّ اتكأتْ على معاييرَ ومبادئَ وأصولِ علومِها، لتُضيفَ نافذةً ورئةً يتنفسُ من خلالها الدَّارسون واقعاً علْمياً نقياً.

ولا إشكال في أنَّ تعانُقَ جُهودِ السّابقينَ مع اللاحقينَ هو الأساسُ الذي تقومُ عليه عناصرُ تطويرِ قُدراتِ الباحثين في مختلفِ الجوانبِ المَنْهجيةِ والعلمية، ولا يتحققُ ذلك بعيداً عن أنماطِ وموازينِ الخبراتِ المشهودة، لهذا وضعتِ المؤسساتُ العلميةُ العليا - وفي إطارِ تقييمِ النتاجِ البحثي - آلياتٍ للترقيةِ العلميةِ ترتكزُ على نظرِ وتحكيمِ الخبراءِ العلميين.

ومن هنا حازَ التَّحكيمُ العلميُّ أهميتَهُ الكبرى، باعتباره أحدَ أهمِّ معاييرَ جودةِ النِتاجِ العلمي، وهو الرَّكيزةُ الأساسُ في البحثِ والإرتقاءِ الأكاديمي، لإثراءِ العلمِ والمعرفةِ في المجالاتِ النافعة.

ولِخطورةِ هذا الواقع، وكذا من أجْلِ تحْقيقِ الأمانةِ العلميَّةِ، تبنَّى الكادرُ التحريريُّ لمجلةِ (العَميد) معاييرَ وضوابطَ ممنهجةً لاختيارِ المُحكِّمينَ الخبراء، فلم يكنِ المِعْيارُ الأهمُّ أن يكونَ المُحَكِّمُ أستاذاً أو مرجعاً في الاختصاصِ المُرادِ تحكيمُهُ، بل أنَّ شخصيَّةَ المحكِّمِ لا تقلُّ أهميةً عن عِلْمِه، فلابدَّ أن يتَّسِمَ بالحِيادِ وسعةِ الأفقِ، والابتعادِ عن الجوانبِ الشخصية.

وكذلك وضعَ الكادرُ التحريريُّ بعينِ الاعتبارِ معاييرَ للتّحكيم، من أهمِّها معاييرُ تحكيمِ الجوانبِ العلميةِ والمنهجيةِ والتي تشملُ تحكيمَ (عنوانِ البحثِ، ومقدمتِهِ، وموضوعِ أو مُشكلةِ البحثِ في كونِها جديدةً ومبتكرة، وأهدافِ البحثِ،

وأهميَّتِهِ العلميَّةِ والعمليةِ، وحدودِهِ... إلى آخر تلك الجوانب).

وكذلك من المعاييرِ المُهمّةِ التي كانتْ تحتَ النظر، هي تحكيمُ جوانبِ اللغةِ والتي تشملُ تحكيمَ (أسلوبِ الكتابةِ، ووضوحِ العرضِ والتَّحليل، ومنطقيةِ الأسلوبِ وحياديّته، والموضوعيةِ في العرضِ والمُناقشة، وترتيبِ الأفكارِ وتنظيمِها، والدِّقَّةِ في التَّعبيرِ عن محتوى البحثِ، والابتعادِ عن الإفراطِ في الاقتباس...).

وهناكَ أيضاً معاييرُ مُهمَّة أُخذتْ بنظرِ الاعتبار، تخصُّ تحكيمَ قائمةِ المصادرِ والمراجع، والتي شملَتْ تحكيمَ (وجودِ قائمةٍ بالمصادرِ والمراجعِ التي أفادَ منها الباحث، وحداثةِ المصادرِ والمراجع، وأصَالتِها، وتنوعِها، ومدى صِلَتِها بالدّراسَة...). علماً أن تفاصيلَ معاييرِ التحكيم مباحةٌ لكلِّ باحث، له الاطلاعُ عليها قبلَ الشُّروعِ بكتابةِ بحْثِهِ، وبطرقٍ ووسائلَ شتى، أيسرُها أنها ستُنشَرُ على شبكةِ الانترنت، من خلالِ صفحةِ مجلة (العَميد) على شبكةِ الكفيلِ العالمية.

وقبلَ الختام... لا يسعُنا إلا أن نقفَ شاكرينَ ومُمتنِّينَ لكلِّ الجُهودِ المُخلصَةِ التي سعَتْ لإصدارِ هذه النافذةِ الطيِّبة، والتي نأملُ أن ترتقي أعلى درجاتِ الرِّضا شكلاً ومضموناً، متوسِّمين خيراً بالأساتذةِ الأفاضلِ، لنشرِ بحوثِهم ورؤاهم على صفحاتِها... سائلينَ المولى تعالى أن يأخذَ بأيدي الجميع، ويسدِّدَهم ويوفِّقَهم لما فيه الخيرُ والصَّلاحُ إنَّهُ وليُّ التوفيق...

السّيّد ليث الموسوي
رئيس التحرير

العَمِيدُ

قَصيدةٌ تُؤرِّخُ صُدورَ مَجلَّةِ العَميْدِ الفصْليَّةِ المُحَكَّمَةِ مِنَ العَتَبَةِ العَبّاسيَّةِ المُقَدَّسَةِ، لِلشّاعِرِ الأُسْتَاذِ عَلي عَبدِ الحُسَيْنِ الصَّفَّار...

هِيَ العَميدُ أَلا فَانْظُرْ لِمَا فِيها ... بِاسْمِ الكَفيلِ اسْتَطالَتْ، مَنْ يُضاهِيها

لَقَدْ أَطَلَّتْ على الدّنيا بِطَلْعَتِها ... وبَـدْرُ هاشِمَ في العَلياءِ رَاعِيْها

في كُلِّ سَطْرٍ عَلى أَوْراقِها قَبَسٌ ... مِنَ العُلومِ مُضِيءٌ في مَعانِيها

فَباليَرَاعِ وَنُونِ اللَّوحِ قَدْ زُبِرَتْ ... وَالسُّمْرُ وَالبِيضُ وَقْعٌ في قَوافِيها

يَفِيضُ فيها مِدادُ العارِفِينَ هُدىً ... وكَرْبَلاءُ بِفَيْضِ الدَّمِّ تَرْوِيها

وَلِلِّواءِ وَلِلْكَفَّينِ وَقْعُ أَسَىً ... وَعَيْنُ عبَّاسٍ سَالَتْ في مَآقِيها

طافَتْ عَلى ذِكْرياتِ الجُودِ فَانْتَشَرَتْ ... مَدَى الدُّهُورِ عَلى الدُّنْيا مَغَانِيها

فَالسِّبْطُ مَنْهَجُها وَالطَّفُّ سَاحَتُها ... وَالبَدْرُ كَافِلُها وَالعِلْمُ نَادِيها

وَمَا يَجِفُّ مِدادٌ مَاجَ في صُحُفٍ ... مِنْها لأَنَّ مُذِلَّ المَاءِ سَاقِيها

طُفْ (بِالكَفيلِ) وَأَرِّخْها: (مُحَكَّمَةً ... مَجَلَّةً وَعَميدُ الطَّفِّ حَادِيها)

(١٧٣) + (٥٠٨ + ٤٧٣ + ١٣٠ + ١٢٠ + ٢٩)

= ١٤٣٣هـ

... فهرست المحتويات ...

ص	عنوان البحث	اسم الباحث
٢٥	علامات الوجوه في المشهد الأخروي في القرآن الكريم	د. طلال خليفة سليمان
٥٥	التفسير الموضوعي للقرآن الكريم بين الظاهرة الموضوعية والبيان النصي	م. د. عباس أمير
٩١	ألفاظ النصر والهزيمة في القرآن الكريم (دراسة دلالية)	م. م. م. هاشم جعفر حسين
١١٩	من إشكاليات المصطلح النحوي	أ. د . سعيد جاسم الزبيدي
١٦٣	في بواعث التأويل وآلياته	أ. د. رحمان غركان
٢٠٩	الرواية والتناص	أ. د. إبراهيم جنداري
٢٥٣	مجلة العلم للسيد هبة الدين الشهرستاني (دراسة وصفية لنصوصها الأدبية)	أ. د. عبود جودي الحلي أ. م. كريمة نوماس المدني

ص	عنوان البحث	اسم الباحث
٣٠٣	التجربة الشعورية في الشعر الأندلسي (غربة ابن حمديس الصقلي أنموذجا)	د. ستار جبار رزيج
٣٥١	وعي الكتابة (مقاربة نقدية في الخطاب السردي لزيد الشهيد)	م. خالد علي ياس
٣٨١	شعر البطين الحمصي	م. د. علي كاظم علي المدني
٤٠٩	أجور العاملين في مصر بين الواقع والمأمول	د. مهدي محمد القصاص
٤٣٩	الحوار العربي الإسلامي مع شرق أوربا وتأثيراته من خلال رحلة أبي حامد الغرناطي	أ. د . محمد كريم ابراهيم الشمري
٤٦٧	فخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف الحلي	أ. م. د. يوسف كاظم جغيل الشمري
٥٣٩	حصن الأخيضر (دراسة في ضوء التحريات والتنقيبات والصيانة الأثرية)	أبا ذر راهي سعدون الزيدي

التّفسيرُ الموْضُوعيّ للقُرآنِ الكريمْ
بينَ الظّاهِرةِ الموْضُوعيّةِ والبُنْيانِ النّصّيّ

م.د. عباس أمير

كلية التربية / جامعة القادسية

...ملخص البحث...

حاول هذا البحث تقديم مفهوم للتفسير الموضوعي للقرآن بين الظاهرة الموضوعية والبيان النصي، معتمداً على أربع فقرات صبّت في بلورة المفهوم وأبعاده، تمثّلت الأولى بالتفسير الموضوعي نظرة في الخلفيات النصية والتاريخية، والثانية تعرّضت لتعريف التفسير الموضوعي بين الوصفية والتعليلية، أما الفقرة الثالثة فجاءت لبيان الموضوع القرآني بين الوحدة الموضوعية والوحدة العضوية، وتكفّلت الأخيرة بعرض البنيان النصي للموضوع بين البعد الزماني والبعد المكاني.

وتبع هذه الفقرات ملخص للبحث عرض فيه الباحث أهم المرتكزات التي استخلصها من عرضه المتقدم.

التفسير الموضوعي
نظرة في الخلفيات النصية والتاريخية

لا يخفى أن الركيزة المنهجية الكبرى للتفسير الموضوعي للنص الكريم، هي إقامة علاقات ترتيبية أخرى يقرن بموجبها المفسّر بين الآية والأخرى على وفق الانسجام المضموني للنص الكريم، وهذا يستدعي أن تتعالق الآيات تعالقا جديدا، مع غض النظر عن ترتيبها المعهود في ضمن السُور القرآنية.

ولكن الذي لا بد من التنويه به والالتفات إليه، هو أن ذلك التقارن أو التعالق المنهجي المعتمد على التوافق المضموني، تعالق جديد يستأثر فيه الموضوع القرآني بالنشاط الذهني للمفسر أكثر من استئثار الأعراف اللسانية الكاشفة عن الموضوع، بدليل أن المفسر ها هنا لا يقيم منهاجية التعالق والتقارن أو المقارءة استجابة لتماثل الآيات في نسق نحوي أو أسلوبي واحد على سبيل المثال، وذلك كما يفعل في التفسير الموضوعي حينما يُعالق بين الآيات المتماثلة في موضوع واحد. ومن هنا، فنظر المفسِّر الموضوعي في الآية، نظر في ما تشتمل عليه الآية من إبانة عن المحور المركزي للموضوع، وطبيعته المباشرة، وقوانينه ومتعلقاته. فوازن الآية، لدى المفسّر الموضوعي، إذاً، هو وازن واقعي ومباشر، يريد من خلاله أن يستجلي ما يمكن أن تهدي إليه الآية في حال ضمّها إلى غيرها من الآيات التي تتفق معها في موضوعها، من إجابات علمية وواقعية ومعاصرة حول موضوع بعينه...

وعليه، فالسالك في طريق التفسير الموضوعي غير معنيّ كثيراً بالمظاهر اللسانية التي تحفّ بجانبي ذلك الطريق، قدر عنايته بمحجّة ذلك الطريق وما أشرف منه. فالذي يجعله المفسّر الموضوعي مواجهاً له، والذي إليه يُصوّب وجهته هو ما حملته أدوات اللسان وأعرافه من مضامين من جهة، وهو ما خفضه التسلسل القرآني للمقاصد، فجعل منه غير بادٍ كلّه إلا ما ظهر منه، وذلك لأن التسلسل القرآني ممثلاً بتراتب السور والآيات، وتتابعها، وهي تسعى إلى مقصدها من السورة الأولى إلى الأخيرة، ومن أول السورة إلى آخرها، يُشبه انحدار السَّيْل من علوّ الجبل إلى سفله في سَفْح ليِّن، إذ لا يترتب على ذلك الانحدار أقل من الذهاب ببعض ذلك السفح وحجارته بوساطة ذلك السيل، ومهمة المفسّر هي اجتراف ما جرفه السيل، اجترافاً منظماً ومصنّفا، بغية تمييزه من غيره، ثم إعادة كل منجرف إلى فصيلته التي إليها يأوي وينتمي. وما السَّيل هاهنا إلا الكلمة القرآنية وأعرافها، أما الذي حملهُ السَّيل من سفح الجبل، فهو الموضوع أو المضمون القرآني، وما مهمّة المفسّر إلا التقاط هذا المضمون، ومن ثم أن يأوي به إلى ما يؤيه إلى مثله مرة، وإلى المنفصل منه مرة أخرى. يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر:٢١).

إن إيواء الآية إلى الآية، بلحاظ الجامع الموضوعي بينهما، يعني إجراء علاقات رابطة بين الآية والأخرى، والعلاقة الرابطة، هي «عملية صناعة أزواج مرتّبة»[١]، أما ترتيب تلك الأزواج، فيعني نظمها على وفق نظام واحد يجمعها، بحيث يكون لبعضها نسبة إلى بعض[٢].

إن هذا السلوك العلمي، وهو يداخل الآية في الأخرى موضوعيا فيشكّل

بذلك الركيزة الأولى من ركائز التفسير الموضوعي يستدعي، مما يستدعي، نوعاً من التعضيد العلمي الذي يمنح التفسير الموضوعي شرعية به حاجة إليها، لما لتفسير القرآن من أهمية، ولما يحفّ به من محددات وشرائط تنأى به عن الانزلاق إلى التفسير بالرأي، وهاهنا اضاءتان، نصيّة وتاريخية، تسهمان كلتاهما في منح التفسير الموضوعي تلك الشرعية.

أولاً: الإضاءة النصيّة

أ) جاء في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات:٤٩). وإذا عرفنا أن (الشيء) هو كل ما خرج إلى الوجود، ولم يكن موجوداً، وأنه لا يفارق معنى الموجود سواء كان ذلك الموجود موجوداً في الأعيان أم في الأذهان[٣]، خلصنا إلى أن التفسير، بأنواعه كلها، وجود ذو بنية زوجية، ذات شقّين؛ ترتيبي، وموضوعي، وأن الشقّ الثاني منه، الذي يسمى؛ التفسير الموضوعي، هو الآخر ذو بنية زوجية من حيث الممارسة الإجرائية في استحصال المعنى القرآني، وليس من مظهر أتم لتجلية هذه الطبيعة الإجرائية الزوجية من مزاوجة الآية بالأخرى وربطها بها بغية استظهار محمولها المعنوي ثم السماح للموضوع المحمول بأن يولد ولادة أخرى غير ولادته الأولى.

ب) والذي لا يقل أهمية عما سبق من إضاءة نصيّة لمبدأ الزوجية الكونية هو التسمية الرئيسة التي يحملها الوحي الإلهي الممثل بالمصحف الشريف الذي بين أيدينا، ألا وهي (القرآن)، فقد وردت تسمية الوحي كذلك في أثناء المصحف خمساً وستين مرة[٤]. ولأن (المعنى تحت الاسم)[٥]، على وفق القدماء فإن ضبط الحقيقة

المنهاجية لفهم الكتاب المقدس، تستند إلى فهم تسميته الرئيسة؛ القرآن.

وقد ورد في معنى (القرآن)، لغةً، أنه من (قرأ)، أو من (قرن). وورد أيضا أن كلا الجذرين اللغويين السابقين، بمعنى الجمع والضمّ والمزاوجة[٦]، ويترتب على ذلك، أن الذي يدعونا إليه معنى التسمية ونحن نجهد في فهم النص والفهم به، هو المزاوجة بين نظرتين مترابطتين منهجياً، نظرة تفهم النص وتفهم بالنص، باعتبار المظهر النصيّ ممثلا بالآية أو العلامة المنفصلة عن غيرها، وهذه هي النظرة الأولى، ثمّ نظرة أخرى تتأسس على ما ينتج عن تلك، ألا وهي النظرة التي تجهد في الفهم باعتبار العمق الذي يجمع المظاهر المتفرقة في نظام كلي شمولي موحد، وهذه هي النظرة التي تقرن الشيء بالشيء والآية بالآية، ثم الشيء خارج النصّ بالآية، وبالعكس[٧].

ثانياً: الإضاءة التاريخية

جاء في كتب القدماء، قولهم: «أحسن طرق التفسير أن يفسّر القرآن بالقرآن»[٨]، ومن هنا، «نشأ في الدراسات الإسلامية ما يسمى بمنطوق القرآن ومفهومه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيّده، ومجمله ومفصّله...»[٩]، ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لم يمارس القدماء هذا النوع من التفسير بشموليته وخصوصياته الراهنة، «أما تبلوره منهجاً وتطبيقه بشكل شامل ومبدئي، فذلك لم يحصل إلا في القرن الأخير»[١٠].

ولعلنا لا نختلف، بعد الذي اتضح، على أن تفسير القرآن بالقرآن، يشكل الحاضنة التاريخية والمنهاجية الأولى الضابطة والمعضّدة لمشروعية التفسير الموضوعي للقرآن.

ولعلنا نتفق، بعد هذا وذاك، على أن تفسير القرآن بالقرآن هو الأساس الوجيه والمشروع الذي لا غنى عنه لمن يريد أن يبني وعياً علميا بطبيعة التفسير الموضوعي، ولكن، مع الأخذ بنظر الاعتبار، أن ما عرض للفهم البشري المعاصر للقرآن من مستجدات وتحديات وخبرات، قد جعل من كيفية الأصل الممثل بتفسير القرآن بالقرآن، كيفية أخرى تنسجم مع الأصل الأول، وتتجاوزه من حيث بساطته المشروعة في زمانها ومكانها، إلى حالة أخرى أكثر تركيباً تستبطن جوهر الأصل الأول، وتستظهر مظاهر أخرى تزيد على مظاهره السابقة، خاصة ما يتعلق بالأدوات والآلات الضابطة لحراك ذلك الأصل[١١].

ولكن على الطرف الآخر، ثمة التفسير الترتيبي المعهود، وهذا كسابقه؛ الموضوعي، عرض له ما عرض للأول، ولكنه لم يستبطن تفسير القرآن بالقرآن مثلما استبطنه التفسير الموضوعي، نعم إنه يستعين به بوصفه آلة من آلاته، ولكنه ليس الامتداد الطبيعي لمنهجية تفسير القرآن بالقرآن. ومن هنا نفهم جانبا من جوانب العلل المنهجية التي جعلت التفسير الترتيبي مخلصاً لأدواته المنهجية الأولى ممثلة بأدلته التاريخية في كشف المعنى، أكثر من إخلاصه للنظر في مقاصد تلك الأدلة[١٢].

الخلفية التاريخية؛ رؤية منهجية، وقراءة بنائية

نظرة أخرى إلى البعد التاريخي للتفسير الموضوعي، تكشف لنا عن حقيقة مفادها؛ أن بساطة الفهم البشري الأول للقرآن الكريم، لا توحي بخطل ذلك الفهم وزلله، وإن شفّت فإنها تشفّ عن محدوديّته، طبعاً لا يندرج فهم الذي لا ينطق عن الهوى ضمن الفهم البشري المحدود، وإنما هو يبيّن للناس على قدر عقولهم، يقول

سبحانه: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل:٦٤)، ويقول سبحانه في تبيانه الكتاب للرسول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل:٨٩).

وبناء عليه فإن الأمر في محدودية الفهم الأول للنص ليس أمر مثلبةٍ، وإنما هو الخضوع الطبيعي لقوانين الإدراك ونواميسه تلك التي تتطور به من البسيط إلى المركب عبر الزمان والمكان. فنضج الفهم البشري للأشياء جميعاً يمرّ بمراحل، أولها مرحلة استكمال فهم ظواهر الأشياء، والاندهاش بها، مع الانشغال بها منفصلة بعضها عن بعض، فلا عناية بالتعليل ولا سعي وراء الطبيعة الترابطية للأشياء، فالفهم الأول للشيء أبعد ما يكون عن إدراك الترابط لأنه غير معنيّ كثيراً بالعمق السحيق للأشياء، وبالحكمة البليغة الكامنة وراء القصد من وجودها وإيجادها. فإذا اكتملت هذه المرحلة واستوفت شروطها التاريخية، صار الفهم يتطلّع إلى إدراك العلل المسببة للدهشّ والاندهاش، ومن ثمّ يصير معنياً بالبحث عن الطبيعة الترابطية التي تجمع الشيء على الشيء وهكذا كان الحال مع فهم القرآن الكريم، ذلك الفهم الذي شكّل حركة ذات بعدين متراتبين عبر الزمان، ألا وهما: البساطة والتركيب، حيث يتزايد التركيب والتعقيد طرداً مع تزايد الابتعاد عن عصر النزول القرآني، وذلك باعتبار أن فهْم القرآن؛ «مهمة مطروحة في كل وقت ومطلوبة في كل زمان. وقد يكفي التذكير بأن اقتناعنا بأن القرآن يخاطب أهل كل زمان ومكان يفرض علينا اكتساب فهم متجدد للقرآن يتجدد بتجدد الأحوال في كل عصر»[١٣]، ومن مظاهر تجدد ذلك الفهم عبر الحقب التاريخية السابقة، أنه صار ينأى بنفسه عن الانغلاق على البعد اللغوي للنص ممثلاً بحامله اللفظي الذي انشغلت به المحاولات البشرية الأولى للفهم، ممثلة، بكتُب (معاني القرآن) لدى الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، والأخفش

الأوسط (ت٢١٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)... الخ، وكان من نتائج هذا النأي، في حقبة تاريخية لاحقة، النظر في النظم القرآني، أو التركيب الترابطي ممثلاً، بنظرية النظم لدى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وكذلك ظلّ، حتى أسفرت الحقب التاريخية المتأخرة، بما فيها، هذه الحقبة التاريخية، عن عناية بالتشقيق والتفريع والتدقيق، وهو، ما آذن بمثابات أخرى للفهم، ليس كالتفسير الموضوعي، ما هو أوضح منها دليلاً على ما سبق.

فالتفسير الموضوعي هو الجانب المركّب لتفسير القرآن بالقرآن الذي شهد الطور الأول للفهم جانبه البسيط قبل مئات من السنين. فهو إذاً، انعكاس لصيرورة الفهم البشري وحراكه من البسيط إلى المركب، ومن الانفصال إلى الترابط، ومن الحامل اللفظي إلى المحمول المضموني، وهو الآخر إن نظرنا إليه نظرة أخرى في ضوء ما سبق، سيشهد اكتمالاً وتنضيجا، علينا أن ننوه به، ونلتفت إلى أهميته، بما يعمل على أن يمنع بعضاً من المتحمسين من ممارسة نوع من الإعجال غير المشروع في تنضيجه، وإلا فإن حالنا المنهاجي، إن لم نراع هذا الأمر، كحال من يمارس طلب الحاجة غير مبالٍ بنواميسها ولا آخذاً بنظر الاعتبار أن يطلبها في أوانها وموضعها، وبما ينسجم مع الصيرورة التاريخية والطبيعية للفهم البشري للأشياء في ضمن المكان والزمان والمستجدات الاجتماعية والثقافية التي يحفل بها ذانك المكان والزمان.

ومن هنا فإن الطبيعة البنائية للتفسير الموضوعي، وفي ضمن المنظور السابق لتلك الطبيعة، تستدعي أن ننظر إلى التفسير الموضوعي في ضمن الممارسة التفسيرية برمّتها ثم ننظر إلى تاريخ تلك الممارسة التفسيرية كلها، بوصفها خلفية تاريخية تأصيلية للتفسير الموضوعي، بكل ما تتميز به من بساطة وتجزيئية واختلاف في

المقاصد، ولهذا فإن القول بأن (س) من المفسرين في العصر الحديث هو الذي أسس لهذا النوع من التفسير، نوع جنايةٍ علمية على حق تلك الأصول في امتلاك شرعية الريادة والتأسيس(١٤).

التفسير الموضوعي، تعريفه، بين الوصفية والتعليلية

يجمع الدارسون المعنيون بالتفسير الموضوعي، على أن المرتكز الرئيس الذي ينهض عليه هذا النوع من التفسير، هو البحث عن موضوع ما أو محور بعينه يعرض له القرآن، ثم جمع الآيات المتفرقة في القرآن كله أو بعضه، المتعلقة بذلك الموضوع، لفظاً أو حكما، وإخضاعها للدراسة حسب المقاصد القرآنية بعد ربط بعضها ببعض برباط مخصوص، يجعل منها بناء متكاملاً، يقرر موقف القرآن من ذلك الموضوع(١٥). وهناك مرتكز آخر يرى دارسون آخرون أنه غاية الأول، ومنطلقه في وقت واحد، ألا وهو، إن النظرة التفسيرية الموضوعية، هي التي تنطلق من الحياة العقدية أو الاجتماعية أو الكونية، لتنتهي في القرآن، فالمفسر يأخذ الموضوع من الحياة، ويتدبر ما قاله فيه العقل البشري، ثم يخلص به عارضاً له على القرآن لغرض تقييمه قرآنيا(١٦).

والتساؤل المنهجيّ القائم الآن؛ هو الآتي: كيف نجعل من هذه المقدمة المفهومية وسائل وأدوات إجرائية، تحقق لنا مجمل تلك الحقيقة تفصيلياً ومنهجياً؟ بتعبير آخر، ما الذي ينحلّ إليه ذلك التعريف أو تلك الحقيقة الكلية من عناصر جزئية تسهم في نقل التعريف من حالته السكونية إلى حالته الحركية الفاعلة؟

ابتداءً، لنسمح لأنفسنا بتقرير قضية مفادها، أن أولئك الدارسين، لم يتوقفوا

عند السؤال الذي أثرناه قبل قليل، ثم إنهم، وتحصيل حاصل، لم يجيبوا عنه، إجابة منهجية وافية تجعل التعريف السابق منسجماً انسجاماً تاماً مع طبيعة المادة البحثية التي شكّلت معالم ذلك التعريف. نعم ثمة إشارات هاهنا وهناك إلى الخطوات التي على الباحث أن يلتزم بها وهو يمارس عملية التفسير الموضوعي[١٧]، ولكن تلك الخطوات أو الطرق ليست ما ينحل إليه ذلك التعريف منهجياً، إنما هي ما يستوحي من التعريف بحثياً، أما رَصّ الأدوات الداعمة للأدبيات العامة، وبناؤها ضمن المنظومة المفاهيمية التي يقدمها النص القرآني، فهذا ما لم يحصل – على حد علمنا المحدود –، فهم كمثل الكثيرين غيرهم يبنون رؤيتهم المفاهيمية بمعزل عن المنظومة القرآنية غافلين عن أنه لا يمكن الحديث عن المفهوم باعتباره مفردة منقطعة الصلة بسياقها المعرفي والإطار العام الذي يفصل المفهوم من الشيء بعيدا عن الحقيقة التي استدعته، بكل ما لتلك الحقيقة من أُطُر معرفية، ومحددات منهجية، وسياقات معرفية، تشكّل منظومة مفهومية ترتكز أصالة على نظام الظاهرة موئل الدرس، ثم تعمل على إجرائه علميا ومنهاجيا في الموارد البحثية التي يُعنى بها الباحث.

لعلّ، الحديث عن منهجية التفسير الموضوعي في ضمن تلك المثابة، يمنحنا الفرصة لاستجلاء الكثير من اللَّبس والغموض الذي يحيط بإجاباتنا عن تساؤلات من مثل؛ هل كل ترتيب لآيات القرآن بلحاظ الموضوع الواحد، تفسير موضوعي؟ وما الفرق بين التفسير الموضوعي والبحث العلمي الأكاديمي المتوجّه صوب الموضوعات القرآنية على مستوى الدراسات العليا، للماجستير والدكتوراه مثلاً؟ وهل يجوز لنا أن نتّبع الخطوات المشار إليها سابقاً، تلك التي يرى فيها الدارسون منهج التفسير الموضوعي، هل لنا أن نتبعها في غير القرآن مثلاً، كأن نتحدث مثلاً عن (المدينة) في الشعر الحديث، على وفق الخطوات السابقة؟ وما نقول حينها في

هذا النوع من البحث، وما نسميه، هل نسميه، تفسيراً موضوعياً؟ وبالمحصلة، ما الذي يجعل من التفسير الموضوعي خاصة النظر في النص القرآني دون غيره من النصوص، وما الذي يجعل منه مصطلحاً جامعاً لطريقة بعينها من طرق فهم النص القرآني، وليس فهم نص آخر غير القرآن؟

إن التعريف الذي درج عليه الدارسون يلقي مزيداً من الضوء على واقعة التفسير الموضوعي، كاشفاً عن ماهيته ومبيناً ما يميزها من غيرها من الوقائع التفسيرية، وخاصة، الواقعة التفسيرية الترتيبية، ولكنه يلقي شحيح الضوء على العلل النصيّة الكامنة وراء التعريف، إلا إضاءته للعلل الخارجية المتمثلة بالمستجدات الاجتماعية والثقافية وعدم كفاءة التفسير الترتيبي في الإجابة عنها. وهذه إضاءة مختزلة للتفسير الموضوعي في بعد من أبعاده دون أبعاده جميعاً، ومنها، بل أهمها؛ صلته بالذي يقع عليه التفسير، أي؛ النص القرآني، وما مدى بعده أو قربه منه، وما مدى إضاءته لقدر المعرفة القرآنية الذي حصل للمفسّر وللكيفية التي تعرف بها المفسر من القرآن.

يؤكد الفكر العلمي الجديد، أن ثمة تلازماً موضوعياً بين طريقة ملاحظة الشيء وبين الشيء الملاحظ، فهناك، إذاً، تداخل رئيس بين الطريقة والشيء[١٨]. ومن هنا فإن طريقة الملاحظة الجديدة إلى القرآن، تلك القائمة على أساس المؤالفة بين المتباعدات بلحاظ الوحدة، تتلازم تلازماً تاماً مع طبيعة القرآن نفسه، فالقرآن أصلاً يؤالف بين المتباعدات بلحاظ الوحدة موضوعية كانت أم عضوية. يقول التوحيدي: «قد يوصف الشيء بأنه واحد بالمعنى وكثير بالأسماء، ويوصف بأنه واحد بالاسم وكثير بالمعنى»[١٩]، ويستطرد قائلاً فيقول: «وقد نقول في شيء: إنه واحد بالموضوع وهو كثير بالحدود كالتفاحة الواحدة التي يوجد فيها اللون والطعم

والرائحة، وقد يكون واحداً في الحد وكثيراً في الموضوع، كالبياض الذي يوجد في الثلج والقطن...»[٢٠]، ولقد نظر أصحاب التفسير الترتيبي في كثرة الأسماء، وكثرة الحدود، على حين ينظر التفسير الموضوعي في وحدة المعنى وكثرة الموضوع، والذي شكّل للفريقين نظرتيهما المختلفتين، هو؛ النص نفسه، بلحاظ الظروف التاريخية المسهمة في بروز هذه الطريقة في الملاحظة أو تلك،مما اشرنا إليه في مباحث سابقة.

فالنص الكريم، هو الذي أثر في طريقة الملاحظة، وهو الذي حملها على هذه الوجهة أو تلك، ولهذا وغيره، جاء في الحديث الشريف؛ «القرآن ذلول ذو وجوه محتملة، فاحملوه على أحسن وجوهه»[٢١]. وعليه، فإن التفسير الموضوعي معطى مهم من معطيات النص نفسه، وأثر واضح من آثاره، بلحاظ توفّر الشروط المناسبة لظهور ذلك الأثر، وهذا هو أثر النص في توجيه الملاحظة البشرية هذه الوجهة، أما أثر الملاحظة البشرية المتمثلة بالتفسير الموضوعي، في النص، فيتضح من خلال جعله النص يكشف عن معناه بهذه الطريقة بعد كشفه لمعناه بطريقة سابقة. وليس مردّ القصور في المنجز المعرفي لهذه الطريقة أو تلك لقصور في المؤثر، وإنما هو عدم قدرة الوسط المتأثر في استنبات الأثر استنباتا ذهنياً صحيحاً.

وتأسيساً على ما سبق، سنجهد في النظر إلى العلاقة البنائية الكائنة بين النص والتفسير الموضوعي، نظرة أخرى تجعل من التفسير الموضوعي منهجاً وإجراءات خاصة النص القرآني وأثره الخاص به دون غيره من النصوص التي تشترك معه في الأداة الكاشفة عن المعنى، وهي الأداة اللغوية. وذلك لأن ارتباط التفسير الموضوعي بالقرآن، هو ارتباط المعلول بعلّته، و لا علّة له غيرها، بلحاظ أصالة العلّة و أوليتها منهاجيا.

بيان الموضوع القرآني
بين الوحدة الموضوعية والوحدة العضوية

لعلنا لا نختلف، على أن المقصد العقائدي والعلمي من وراء اللجوء إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم هو استحصال رؤية قرآنية واضحة بصدد موضوع ما أو قضية بعينها عرض لها القرآن الكريم في أكثر من موضع من مواضعه. وكذلك لا نختلف على أن التفسير التجزيئي الذي يتوقف فيه المفسر عند السورة متتبعا آياتها آية بعد آية، لا يحقق ذلك الموضوع المقصد، وذلك لأن تبيان موضوع ما في سورة بعينها ليس هو التبيان الوحيد غالبا، وإنما هو مورد بيان من موارد أخرى توزّعتها المواضع القرآنية في النص القرآني كاملاً. ولكن الذي لابد من التنويه به هو أن ذلك الاستيضاح الكلي المقصود بوساطة جمع الآيات المباركات التي تتحدث في موضوع بعينه، من القرآن كله، ليس مبرّاً من الخضوع لحتمية القصور البشري في الاستيضاح،وليس أخطر على هذا النوع من الاستيضاح، كمثل مجافاة اللّبث عند المظهر البياني للموضوع القرآني.

إن مما تسفر عنه تلك المجافاة، هو عدم الوعي بأن تقصّي الموضوع القرآني كذلك، يعني شدّ الموضوع القرآني إلى الخلف تماماً، وبما يعمل على تضبيب صفته القرآنية المائزة. بتعبير آخر، إن الموضوع، أيّ موضوع، بما في ذلك، جُلّ الموضوعات القرآنية، من حيث هو مفهوم أو قضية عقائدية أو اجتماعية أو اقتصادية أو علمية...

الخ، موضوع مشترك في حقول المعرفة ومصادرها جميعاً، سواء كانت هذه المصادر سماوية أم أرضية، وحياً أم عقلاً، دينية أم مادية... الخ، وما سحب الموضوع إلى مضامينه بطريقة واحدة، وكيفية دون غيرها، إلا تضحية بفردية الموضوع وشخصيته ومنطقه المعرفي وبنيانه العلمي الذي يتولى البيان القرآني الكشف عنه. نعم، إن العلم الإجمالي بالموضوع متحقق هاهنا وهناك، ولكن المفترض بالقصد من وراء التفسير الموضوعي هو استحصال العلم التفصيلي، أي استحصال نوع من التعمّق العلمي بالموضوع، وهذا ما لا يتحقق بجدارة دونما أخذ بنظر الاعتبار السمات البيانية الظاهرة للموضوع، والمميّزة لبيانه من بين أنواع البيان الأخرى، وذلك لأن «محتوى المعلومات المعبَّر عنها أكبر مما في حالة التعبير عنها بصيغ لها نفس المضمون، ولكن قوة تعبيرها قليلة»[٢٢]...

إن الظاهر البياني القرآني للموضوع، هو الحامل الأداتي له، إنه إجراء الموضوع إجراء علميا رصيناً ودقيقاً ودالاً، أي مُعجِزاً، على وفق المصطلح القرآني لتلك الدقة في الإبانة، ومن هنا، فإن النظر إلى الموضوع القرآني دون عناية كبيرة بتلك الحقيقة يعني النظر إلى الموضوع القرآني بوصفه محمولا ليس غير، وهذا ما تتولى المعجميات القرآنية الإبانة عنه. وعليه، فالواجب الالتفات إليه هو أن المحمول أو الموضوع لا يبدو بذاته، بل بغيره.

نعم إن إبداء الموضوع بالسورة (أ) من خلال قرنه بوروده في سورة (ب)، فعل علمي ومنهجي في جانب من جوانبه، ولكنه ليس الفعل المنهجيّ الأقوم، وإنما تمام قوامة هذا المنهج يتحقق من خلال إبداء الموضوع بوساطة مظهره الموضوعي الذي انكشف من خلاله أول الأمر.

إن الحامل العلمي والمنهاجي للموضوع القرآني هو البيان، أي هو (اللسان العربي المبين)، على وفق المصطلح القرآني. ويترتب عليه، أن انكشاف الموضوع ابتداء انكشاف لساني جاء ترتيب المصحف الذي بين أيدينا للتدليل عليه، فضلاً عن التنويه بلزوم اتباعه والالتزام بمنهاجيته... ومن هنا، فإن التوقف عند الظاهرة البيانية للموضوع، بوصفها مجموع الدلائل اللسانية القرآنية، يعني؛ تحصيل علم أعمق وأكثر تفصيلاً في موضوع بعينه من الموضوعات القرآنية، ولمفسّر يسعى إلى النظر إلى القرآن بلحاظ موضوعه.

نعم، إن الظاهر البياني للموضوع القرآني، ليس شرطاً رئيساً لاستحصال علم ما بموضوع ما، هذا إذا اكتفينا من العلم بظاهره؛ ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ (الروم:٧)، ولكن ذلك الظاهر يفصل بين موقف القرآن وموقف غيره، من مصادر المعرفة إزاء موضوع بعينه...

ومن هنا، نفهم لماذا اختلفت المظاهر اللسانية للموضوعات القرآنية عبر المواقع القرآنية المتعددة للموضوع الواحد... إن اختلاف المظاهر البيانية لموضوع قرآني بعينه يعني تبيان نوع من التفصيل والتدقيق العلمي حول قضية أو مفهوم قرآني بعينه، فاختلاف البيان علامة إرشادية توجب على المفسّر تغيير زاوية نظره إلى الموضوع، ومن بعد، فاختلاف الظاهرة الموضوعية تلويح باختلاف طبيعة الموضوع أو كيفيته أو شروطه أو آثاره أو علائقه بغيره... الخ، وهذا ما يفترض بطموح المفسّر أن يمسك به ويستوضحه. فمقصد المفسر، إذاً، – وهذا هو الطموح العلمي المفترض الذي يضمره العدول من التفسير الكلاسيكي إلى التفسير الموضوعي– ليس إعادة القول فيما قيل مجملاً، وإنما استكشاف مساحة أخرى للقول بهَدْي من

شرائط الوعاء البياني القرآني للموضوع.

وبناء على ما سبق، فإن الإبانة عن الموضوع ليست إبانة أجنبية عنه، وإنما هي إبانته هو عن نفسه، وبنفسه، فالموضوع القرآني من الغِنَى بحيث إنه لا يعوزه أن يبين عن نفسه، ومهمتنا معه بوصفنا مفسّرين، هي عدم ترك إبانته القرآنية عنه وراء ظهورنا، وإنما الالتفات إلى تلك الإبانة بوصفها طريقاً بيّناً ومدخلاً صادقاً إليه، ثم الاستدلال بما بان عنه للوصول إلى مالا يبين دونما طلب الاستبانة من قبل المفسر، ذلك الطلب الذي يحقق شرعة القرآن ومنهاجيّته البحثية الخاصة، بدليل قوله، سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة:٤٨).

فالنص القرآني هو الدليل على موضوعه، ودلالته تلك مشروطة ببيانه، فهو منهاج إلى مضامينه، وهو منهاج بأسلوبه في تبيانها، والذي يحصل عند إغفال ذلك المدخل البياني للموضوع، هو إكراه الموضوع على الإبانة عن تلك التفاصيل بوساطة مدخل غير مدخله، أو الاكتفاء من الموضوع بما يخطر للذهن، وما يبدو للحسّ، دونما ضابطة تضبط ذلك الخاطر الذهني أو البادي الحسي، وإن كان ثمة ضابطة فهي أجنبية عن النص أو هي تكتفي من المنهاج بجانب واحد منه، على حين أن المنهاج كلٌّ متكامل لا يقبل القسمة والتوفيق والتلفيق[٢٣]. وهذا ما يفسر إخضاع الموضوع القرآني إلى الكثير من الإسقاطات البيانية البشرية، خاصة تلك التي تتعلق بموضوعات توقف عندها العقل الغربي، باحثا، من مثل؛ نشأة الكون أو نهايته أو

ما يتعلق بالخلق وأصالته، أو ما يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، أو ذاك المتعلق بالتصور الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي للفرد والمجتمع...الخ.

ولكن ما سبق من قول لا يعني دعوة ضمنية إلى عدم الاعتبار بالمحاولات السابقة للاستبيان، أياً كان مصدرها، بما في ذلك المصادر البشرية الأجنبية عن المصدر القرآني للمعرفة، وإنما يعني إعلاء شأن البيان القرآني للموضوع، بوصفه قيّما ومهيمنا على غيره من محاولات الاستبيان، وأيضاً، بوصفه دعوة إلى الاستدلال العقلي على الموضوع من خلال الوسط المعرفي الذي أبان عن الموضوع. وهكذا يجد المستدلّ نفسه بين جنبتين؛ أما الجنبة الأولى، فتتمثّل بالملامح العامة للموضوع، تلك، التي تبدي الموضوع بوصفه حقيقة قرآنية كائنة وموجودة، وإن بشكل مجمل، وهذه جنبة لا يختلف المستدلّون على حدودها وفضاءاتها ومسالكها العامة، أما الجنبة الثانية، فهي تلك التي تلوّح بتفاصيل الموضوع من خلال بعض العلامات والأمارات الإرشادية البادية من على سطح النص، بوصفها أدوات تحليلية ضابطة تتخذ من الأعراف اللغوية وسيلة رئيسة من وسائل انتظامها المنهجي الدال عليها، وبوساطتها.

إن إيماننا بالسموّ البلاغي للنص الكريم، بل إيماننا ببلاغته المعجزة، يعني أن الوجهة البلاغية المحكمة صناعةً والحكيمة دلالةً، هي الوجهة الرئيسة التي يعرض فيها الموضوع ذاته وتفصيلاته، ومن هنا، فإن استواء الموضوع معرفياً بالنسبة إلى طالب المعرفة به، يستلزم خبرة ظاهرة بتلك الصناعة يحقق المفسر بهدي منها وعون، ما يحتاط به من الانزلاق في تقويل الموضوع ما لم يقله أو ما لا يريد قوله مما هو محكوم بمحدودية المكان والزمان. فإذا امتلك المفسر تلك الخبرة صار قادراً على تخطي ذلك

البعد المحدود والأحادي الجانب، الذي ينظر إلى الموضوع بعيداً عن طريقة عرضه قرآنياً، بكل ما لتلك الطريقة من قدرة على جعل التفصيلات الخاصة بالموضوع تتدفق دائماً، وبما يتناسب مع مكان التدفق وزمانه، دونما خضوع لمحدوديته. ومن هنا، فما يبين من الموضوعات القرآنية قابل للزيادة والتكامل والنمو كلما كانت الخبرة بصناعة الموضوع قرآنياً، أكثر عدة واستعداداً، وأثرى علماً واعتقاداً، وأحفل بمكونات جديدة نُسهم بمجملها في ترسيم حدود تلك الخبرة، وفي تمييزها من غيرها من الخبرات.

إن للنص الكريم سياسته الخاصة في استدراج المفسر إلى خزائنه العلمية والمعرفية، وإن لذلك الاستدراج شروطه الرئيسة التي يتضح أهمها في الطبيعة البيانية العامة للقرآن كله مرة، وفي الطبيعة البيانية الخاصة بكل سورة مرة أخرى. فالقرآن الكريم كله (تبيان لكلّ شيء)، ولكل سورة من سورهِ، طبيعتها التبيانية الخاصة المرتبطة بموضوعها المركزي وبأجوائها ومناخاتها الشخصية المرتبطة بقضيتها التي تريد طرحها. وما ذلك على القرآن بمستنكَر أو مستَبعد، «فكل الكلمات، وبلا استثناء، تتلون قليلا أو كثيرا بطابع مميز خاص يتأتّى من البنية الخاصة للوسط الذي توجد فيه»[٢٤]، وعليه، فإن استلال أي موضوع من موضوعات السورة بغية جمعه وضمه إلى الموضوع نفسه في سورة أو سور أخرى، ثم استجلاء معانيه، مع غض النظر عن بيان السورة التي ورد فيها ذلك الموضوع، يعني تجريد الموضوع من شخصيته البيانية.

إن العلة الرئيسة الكامنة وراء التنويه بما سبق ولزوم عدم الغفلة عنه، مردّها إلى أن الظاهر البياني لكل سورة من سور القرآن، ظاهر متعدد موضوعياً وإن كان واحداً

عضويّاً. فالوحدة العضوية كائنة في السورة، ولكن تلك الوحدة العضوية قائمة على أرضية التعدد الموضوعي، ومن هنا، فإن موضوعاً بعينه، وليكن موضوع؛ (الكيل، والميزان)، موضوع ذو طبيعة بيانية تختلف باختلاف السورة موضع البيان، فبيان (الكيل، والميزان) في سورة هود مثلاً؛ بدليل قوله تعالى على لسان هود عليه السلام لقومه: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * بَقِيَّةُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ (هود: ٨٤-٨٦)، غير بيانه في سورة المطففين، إذ تقول: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (المطفّفين:١-٦)، وذلك لأن بيان (الكيل) في سورة هود ليس بيانا مركزياً، كما هو الحال في سورة المطففين التي جاء بيان (الكيل)، مركزياً فيها، بل إن موضوعات السورة جميعاً، تختلف عضوياً عن سورة هود، بلحاظ مركزية موضوع (الكيْل) ومحوريته فيها، أما مجيؤه في سورة هود، فقد جاء بوصفه مكوّناً من مكونات السرد القصصي والتاريخي الذي ترتكز عليه السورة، فآيات الكيل في سورة هود، إذاً، إبانة من إبانات الآيات الأخر في السورة أكثر مما هي إبانة رئيسة لغيرها من الآيات، كما هو الحال مع سورة المطفّفين.

ويترتب على ما سبق جميعا، أن محاولة التفسير الموضوعي رصد الموضوع الواحد الذي توالى بيانه في مواضع متعددة من القرآن الكريم، ثم استلال ذلك الموضوع من المواضع كلّها، ومن بعد توحيد الآيات التي أبانت عن الموضوع، مع غض النظر عن المناخ النصيّ لتلك الآيات في سورها التي استُلّت منها، يعني، مما

يعني، استبدال الوحدة الموضوعية بالوحدة العضوية للنص القرآني، وهذا مطلب يستلزم المزيد من التفكير بهذه الطريقة، أو تلك من طرائق القرآن الكريم في الإبانة عن الموضوع الواحد لسانياً. وذلك لأن الاختلاف في البيان القرآني، ليس اختلافاً عن عجز أو غفلة أو قصور في الحكمة والإعجاز، فنمرّ عليه مرور الكرام، وإنما اختلافه البياني مظهر تنوّع دالّ على امتلاك الموضوع القرآني أبعادا مختلفة، تدعونا، مما تدعونا إليه، إلى الحكم للمفسّر، أو عليه، في ضوء قدرته على رصد أكثر ما يمكن من زوايا الموضوع وأبعاده، رصداً يستوفي الموضوع وضوحاً وانكشافاً، وبما يحقق الإحاطة بلازم رئيس ومهم من لوازم إقامة الموضوع واستقامته منهجيا، بوصفه موئلاً للبحث والدرس والاستدلال.

نعم، إن استقصاء مواضع ورود الموضوع الواحد في القرآن الكريم، ثم جمع الآيات المتعلقة به في حيز واحد، يحقق للباحث نوعاً من النأي عن الانشغال بالجزئيات المتعلقة بالموضوع الواحد، وأيضاً، يحقق له شيئاً من النشاط الذهني التركيبي الذي يستلزم تحققه بوصفه أرضيّة أو مقدمة منهاجية سابقة للنشاط التحليلي اللاحق المتمثل بالتفسير الموضوعي، ولكن الذي يجب الالتفات إليه، هو أن الطبيعة البيانية للنص القرآني هي طبيعة تركيبية بدليل قوله سبحانه؛ ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود:١)، ومن هنا، فإن الركون إلى الوحدة الموضوعية في التفسير، ركون مشروع من الناحية الجوهرية، أي من الناحية المضمونية للقرآن الكريم، ولكن بشرط مراعاة القوانين المنطقية الضابطة لسانياً لذلك المضمون، من حيث أن تلك القوانين هي أحوال الموضوع وصفاته المقوّمة لقرآنيته التي تتسلسل به من الإحكام إلى التفصيل، وبما يعمل على جعل العلاقة بين المضمون الموضوعي والشكل البياني علاقة تكاملية، أو هي علاقة مرآوية تماماً،

ينكشف بموجبها الشكل في مرآة المضمون، وبالعكس، هذا إلى جانب حقيقة أخرى مفادها أن لا استقلال للوحدة الموضوعية عن الوحدة العضوية، وبالعكس. وهكذا، يصير التوفيق بين الجانبين ممكنا، بل لازماً، وواجباً لمن يريد أن يتبع منهاجية القرآن في المعرفة.

البنيان النصي للموضوع، بين البعد الزماني والبعد المكاني

في معرض حديثه عن نفي الاختلاف والتعارض في آي القرآن الكريم، يعقد الزركشي فصلاً برأسه يتحدّث فيه عن مرجّحات التعارض، بعد تعذّر الترتيب والجمع، ومن ذلك، إلزامه المفسّر، في النقطة الأولى من تلك المرجّحات، بـ «تقديم المكيّ على المدنيّ»[٢٥].

ومن هنا، نقول، لابد لمن يتبع طريق التفسير الموضوعي، من التخلّق بخلق النصّ الكريم، والانتظام بنظامه في ترتيب الآيات القرآنية، التي هي شرائح بحثية لدى المفسّر. ولأننا نعلم، أن للقرآن الكريم ترتيبين، ترتيب النزول وترتيب المصحف، فالواجب أن يجعل المفسّر، بعد جمعه للآيات المتعلقة بموضوعه، من الآية الأولى على وفق ترتيب النزول، أصلاً وأساساً، أو علقة يُنشبها برحم الموضوع المراد، ثم يكسو تلك الآية غيرها من الآيات تباعاً كما ورد في ترتيب النزول، فإذا فرغ من التبين الأول لموضوعه في ضوء ما سبق، صار إلى أن يجعل لجأه ذاك إلى ترتيب النزول منيعاً من خلال عرض ما سبق على البنيان المرصوص للقرآن ممثلاً بترتيب المصحف، فيكون لدى المفسّر نظامان للاستبانة التفسيرية الموضوعية؛ نظام الصفّ الزماني المتمثل بترتيب النزول الذي يتولى الإجابة عن توالي ظهور الموضوع

أطواراً، وبها يكشف عن حالة النموّ القرآني أو التنمية القرآنية للموضوع وبيانه، على حين يتولى النظام الثاني، وهو نظام الصفّ المكاني المتمثل بترتيب المصحف، تبيان أثر الموضوع القرآني موئل البحث في غيره من الموضوعات، وبالعكس، بلحاظ الجانبين المضموني واللفظي للتأثير والتأثّر والإبانة والتبيّن.

وهكذا تمتدّ الصفة النصيّة للقرآن متمثلة بطبيعته الترابطية الاقترانية الزوجية التي توقفنا عندها في مباحث سابقة، تمتد هذه الصفة إلى المفسّر الذي سيمارس منهجية الفهم الترابطي، متنقلاً بين تبيان أحوال الصفات الكامنة للموضوع، وأحوال الصفات الظاهرة، ومتحركاً من الوحدة إلى التعدد مرة ومن التعدد إلى الوحدة مرة أخرى، ويبقى اللجأ إلى الصفّ الترتيبي للآيات بقرائنها المكانية المائزة، نوعاً من تحصين الموضوع القرآني من أن ينشأ نشأة أخرى غير التي يريدها النصّ الكريم، فهو، إذاً، نوع من تدبير قرآني للموضوع، علينا تمثله، لنرتفع به على قصورنا في التدبّر، الذي قد يزلقنا إلى التفسير بالرأي[٢٦].

وهاهنا، ينكشف لنا، أن التفسير الموضوعي، يعني مما يعني، إبرام معاقدة أخرى للآيات المتعلقة بموضوع بعينه، أو هو إجراء مؤالفة أخرى بوساطة رباط موضوعي جامع، فضلاً عما هو عليه أصلاً من مؤالفة، مع مراعاة التبيان الزماني والتبيان المكاني للآيات، فهو إذن يعمل على حلّ ما عُقد مكانياً بعد تمام الوعي بعلّة العقد وكيفيته وآثاره، ثم إعادة عقده وبرْمه زمانياً، على أن فعل الحل والعقد ذاك، لا لعبث أو فساد فهْم، وإنما لأجل استظهار بنيان نصّي آخر، يكنّه النص داخلاً ومتداخلاً، فهو طابع نصيّ، ليس للمفسر يد في إيجاده من عدم، وإنما الذي له هو اكتشافه واستظهاره من خلال النصّ نفسه، أي من خلال الصف الضمني نفسه، فهو، إذاً، حلٌّ لما

جدله النصّ، ولكن لأجل إعادة جدله ثانية بما ينسجم مع الطموحات العلمية التي تزيد على الطموحات العبادية رتبةً، وإن كانت تلبيها ضمناً، وبما يحقق بنيانا آخر للعقل المسلم، يرتفع به على محدودية المكان والزمان، ويحقق له إضاءة قرآنية فاعلة لموقفه الشخصي من مستجدات العصر وتحديات الواقع الجديد الذي يكتنف النص المقدّس و الناظر في ذلك النص على سواء.

بناء على ما اصطلح عليه القدماء؛ (علم المناسبة)، قاصدين به وجود ترابط معنوي في ضمن ترتيب المصحف، بين الآية والآية والسورة والسورة، وآخر السورة وأول السورة التي تليها، وأول السورة وآخرها... الخ[٢٧]، يذهب عبد الله دراز إلى أن المعاني تتسق في السورة كما تتسق الحجرات في البنيان، بل إنها لتلتحم كما تلتحم الأعضاء في جسم الإنسان، حتى إن القارئ الجاهل يقر أ السورة الطويلة المنجمة فيحسبها أضغاثاً من المعاني حُشّيت حشواً، «فإذا هي لو تدبّرت بنية متماسكة قد بُنيت من المقاصد الكليّة على أسس وأصول، وأقيم على كل أصل منها شُعُبٌ وفصول...»[٢٨]، ولكن تقصّي ارتباط الكلام، على الرغم من تعدد المواضيع، نوع فهْم يراه نفر من القدماء أنفسهم، ركيكا ومتكلفاً. فالمناسبة عنده؛ «علم حسن، ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر... ومن ربط ذلك فهو متكلّف بما لا يقدر عليه...»[٢٩]. ومع غض النظر عن مدى وجاهة الرأي الذي لا يقر بإمكان تبيّن المناسبة بين الآيات المختلفات في الموضوع، خاصة، وهو يطلق هذا الرأي ويعممه قياساً على إمكاناته هو وبعض ممن يماثلونه في هذا الإمكان، نستطيع القول: إن اكتشاف التلاحم البنيوي بين آي القرآن على الرغم من تعدد الموضوعات أمر ليس بالهيّن وإن كان ممكناً، ولكن اكتشاف هذا الترابط – من باب أولى – بين

الآيات التي تتحد في أمر واحد، أمر أقل صعوبة وأدنى قُطُوفا، مقارنة بسابقه.

ويتأسس على ما سبق، أن من مهمات التفسير الموضوعي، إضاءة هذا الترابط، على أن هذه الإضاءة ليست نزفاً علمياً، وإنما ضرورة تعضّد الطابع المنهجي للتفسير الموضوعي، وتكشف عن صلته النصيّة بالقرآن الكريم بوصفه مترابطاً ومتناسباً. ولكي يحقق ذلك على التفسير الموضوعي أن يتتبع موضوعه على مَهل، بما ينسجم مع نمو المعنى القرآني في تربة النصّ وبيئته المكانية، فالموضوع القرآني يبدو بسيطاً أول ظهوره في المكان، ثم إذا توالى ظهوره خلال الزمان رَبا وامتدّ فرعه في سماء النص، حتى يكون ظهوره الزماني الأخير تمام استوائه على عوده، وما تمام استوائه إلا بلوغه أشده، ثم إذا تمّ له ذلك، استوفى زيادة في البيان لم تكن كذلك في الظهور الأول له على وفق الترتيب المكاني للآي.

فالواجب في ترتيب الآيات وبنائها نصيّاً، بعد استبدال بنائها المضموني ببنائها اللساني – اللفظي، على وفق ترتيب المصحف، هو تسلسلها الزماني بالتساوق مع الناموس الكوني والنصيّ للظهور الذي يبدأ بسيطاً ثم يشتدّ في آيات الله في الآفاق والأنفس وبين الدفتين في المصحف، وهكذا يتحرك النص من المتشابه إلى المحكم، ومن المجمل إلى المفصّل، ومن المطلق إلى المقيّد... الخ.

ومن ثم،وبناء على ما سبق، فإن النظرة العامة إلى مجمل المواضع القرآنية للموضوع الواحد، أساس سابق للنظرة الخاصة والتدقيقية، وهكذا يصير واضحاً جانب من جوانب الفرق بين التفسير الموضوعي الحق وغيره من أنواع التفسير الأخرى بما في ذلك ما ينظر إليه بعضهم على أنه تفسير موضوعي، وما هو كذلك علميا. فالانحدار بالآية من مكانها الذي فيه نبتت وثبت أصلها، ومنه ظهرت وعلا

فرعها، إلى موضع آخر غير الأول، ليس فعلاً عابثاً، غير ذي جدوى، ومن هنا، فإن تقتطع الآية من سياق القُطع المتجاورات في النص الكريم ثم يؤتى بها إلى مجاورة جديدة ينشئها المفسّر، فالهدف من ذلك هو توجيهها وجهة أخرى لينكشف وجه آخر من وجوه المعنى. ففعل المفسّر، إذاً، استظهار للشقّ الثاني من البنية الزوجية للمعنى، يتحقق به للآية أن تبين بيانا جديداً، وأن تقوم هي نفسها، من ثم، بتبيان آية أخرى في الوقت نفسه، فإن لم يتحقق هذا القصد وبقيت إبانة الآية هي هي دونما زيادة تلحظ، في الآية ومجاورتها، فهذا يعني أن التفسير ليس موضوعياً، وإنما هو نوع من إجراء علاقات تجاورية تفتقر إلى البعد التركيبي الذي يولج الآية في مجاورتها ويولج مجاورتها فيها كما تولج آية الليل في آية النهار و تولج آية النهار في آية الليل، وحينها يكشف ذلك الفعل التجاوري البسيط عن روابط ذهنية مفككة وعاجزة عن إجراء نوع من التساعد والتساند المعنوي بين الآيات، بحيث تنكشف علّة أن تجيء الآية مكنوفة من جانبيها، بما يكشف عنها مزيد كشف، ويبين عنها بيانا آخر يُظهر التئام شعب الموضوع الواحد بعضها على بعض.

وكمثل الضابطة المنهجية السابقة في التعامل مع الآية والأخرى بلحاظ رباط الموضوع الواحد، هناك الضابطة المنهجية عينها في إجراء المزاوجة بين التفسير الترتيبي والتفسير الموضوعي، ثم هي الضابطة نفسها التي نقرأ بموجبها منهاجية المزاوجة بين النص الكريم والمفسّر معنوياً، وهي عينها التي لابد أن نتبعها في إجراء المزاوجة بين الموضوع موئل البحث في المصحف، والموضوع نفسه في الآفاق والأنفس، فها هنا آية وهناك آية يربطهما موضوع واحد، مع فارق قيمومية آية المصحف على آية الآفاق والأنفس.

...ملخص البحث...

أولا: لا بد من الاتفاق ابتداء على أن الموضوع القرآني لا يكشف عن مضامينه كما يكشف غيره من الموضوعات، وذلك لأن هذا الموضوع، أصالة، ذو مظهر بياني معجز، ومن هنا تتضح فردية الموضوع القرآني وتنكشف خصوصيته المائزة التي تستلزم مراعاتها قبل أي قصد آخر، بما في ذلك، قصد انكشاف المعنى القرآني.

ثانيا: ويترتّب على النقطة السابقة، أن المظهر البياني للموضوع القرآني، ليس مظهرا غُفلا، ولا محايدا، ككل المظاهر الأخرى التي للموضوعات الأخرى، وإنما هو مدخل منهاجي صارم ودقيق، يختصر للباحث الكثير من العناء، ويجنّبه غير قليل من الزلَل والزلْق الذي يتهدّده وهو يأمل بمزيد من انكشاف المعنى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يسهم الانضباط المنهجي بمظهر الموضوع القرآني في جَوْز المماسّة السطحية والبسيطة لمضمون الموضوع إلى حيث تحقيق المزيد من الكشف لجوانب المضمون، وأيضا إلى حيث الاطّلاع على ما استُودع عليه ذلك الموضوع أو ما يكتنز به من المعاني، ما يسهم في ترسيم الكثير من المعالم والملامح التي يتولى البيان القرآني الإبانة عنها.

ثالثا: لاشك أن القرآن الكريم، متماسك تماسك بنيان مرصوص لحمةً وسدىً، ويترتّب على تماسكه البديهي هذا، أنّ طلب تحقّق العلم بوساطته بوصفه شرعة ومنهاجا، يوجب على الطالب أن يلتزم بمنهاجيته، وأن يخضع لمنطقه، أقصد منطق

البنيان المرصوص. ولعل من أساسيات ذينك الالتزام والإخلاص، عدم جعل القرآن عِضِين، أي عدم تقطيع أوصاله البيانية، طمعا بالحصول على بعض علم من طريق موضوعاته، خاصة حينما يستلزم ذلك العلم المطلوب بوساطة الموضوع المنقطع من سداه، عدم النظر إلى الموضوع في ضمن سياقه القرآني، ومن ثم عدم مراعاة المناخ البياني للموضوع الذي يرد ببيان ما في سورة، ويرد ببيان آخر في سورة أخرى أو سورتين أو أكثر، وهذا ما يدعونا إلى التلبّث مرات ومرات قبل الخوض في التفسير الموضوعي للقرآن دونما أخذ بنظر الاعتبار، الطبيعة النصيّة لورود الموضوع في أكثر من موضع من مواضع التبيان القرآني الكريم.

رابعا: لعلنا لا نجانب الصواب حينما نقول إن الضابط المنهجي للتفسير الموضوعي للقرآن يكمن في:

أ. إجراء علاقات رابطة بين الآية والآية، تعمل على صناعة أزواج مرتّبة، غايتها استظهار المحمول المعنويّ وليد الملاقاة بين الآيات موضوعيا، تسنّنا بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات:٤٩)، وانسجاما مع التسمية الرئيسة للنص الكريم؛ (القرآن) التي تستند أصالة إلى معنى الجمع والضمّ.

ب. إجراء النشاط الذهني في النص الكريم، على وفق حركة ذات بعدين متراتبين، عبر الترتيب المكاني للنص، ممثلا بترتيب المصحف، ثم عبر الترتيب الزماني له، ممثلا بترتيب النزول، مع مراعاة الشروع بتلك الحركة، بما يحقق الصيرورة التاريخية والذهنية للفهم البشري، وهي تتشكّل، على التوالي؛ بسيطة ثم مركبة، وانفصالية ثم ترابطية، ومعنية بالحامل اللفظي للموضوع، ثم معنية بالمحمول الموضوعيّ،

ومندهشة أولا ثم متدبرة ومتأملة ثانيا. وكل ذلك، انسجاما مع البنية التطورية لظهور الموضوع، بلحاظ الترتيبين؛ الزماني والمكاني للنص.

ج. مراعاة التلازم العلمي بين طريقة ملاحظة النص الكريم والطبيعة النصية للنص، تلك القائمة على أساس الجمع بين المتباعدات وتوحيدها، عضويا مرة، وموضوعيا مرة أخرى، فيترتّب على تلك المراعاة، لزوم تحلّي المفسّر بالطبيعة الترابطية في الفهم والتفهّم.

د. اتباع إرادة القرآن الكريم، خاصة تلك المتمثلة بطبيعته البيانية وبنيانه النصيّ، وأجوائه المعنوية الخاصة بالموضوع نفسه في هذه السورة أو سواها، وإلا فإن أي تهاون أو تغاض عن هذه الحقيقة، يعني أن السعي إلى العلم والتعلّم بوساطة النص سعي قاصر وغير مؤتٍ أُكُلَهُ.

ه. لزوم أن يكون البحث عن المضامين الموضوعية للقرآن، ملتزما مدخل الصدق المتمثل هذه المرة، بأن لا يُصار إلى إسقاط مفاهيم ومضامين غير قرآنية على الموضوعات القرآنية، فإن كان ولا بد، فيجب عرض تلك المضامين على الموضوع القرآني لا إسقاطها عليه، ولا يحقق هذا الغرض حق تحقيقه إلا بأن لا يشرع التفسير الموضوعي بعمله دونما دخول إلى الموضوع القرآني من مدخله، مدخل الصدق، أقصد بيانه الموضوعي، وهذا ما يسهل تحقيقه حينما يصير عمل الساعين إلى هذا النوع من التفسير عملا جماعيا يلتقي فيه أصحاب الاختصاص الدقيق بالموضوع مع رجل اللغة والبلاغة والتلاوة، وبحيث يكون عمل أصحاب البيان مشرفا ومهيمنا على عمل أصحاب الاختصاص الدقيق وليس العكس.

.....

١) ابستمولوجيا المعنى والوجود: نقد التطورية، سامي أدهم: ٣٧.

٢) المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا: ١/ ٢٦٧.

٣) ظ: نفسه: ١/ ٧١٢.

٤) ظ: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي ؛ مادة (قرأ): ٥٣٩ -٥٤٠، والمعنى القرآني بين التفسير والتأويل: دراسة تحليلية معرفية في النص القرآني، عباس أمير: ٢٣٣.

٥) لسان العرب، ابن منظور: مادة (سما).

٦) نفسه: مادة (قرأ) ومادة (قرن)، وظ: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني: ٦٦٧- ٦٦٨، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١/ ٣٤٧-٣٤٩، ومباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح: ١٧ - ١٩. والإعجاز القرآني: التبيان - التكوّن - القراءة، عباس أمير: ٨٠ وما بعدها.

٧) ظ: الإعجاز القرآني: ٢٦٤.

٨) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٩٢، و ظ: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٤/ ٤٦٧.

٩) مباحث في علوم القرآن: ٢٩٩.

١٠) قراءات معاصرة في النص القرآني، مجموعة من الباحثين: ١٥٥، و ظ: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي: ص٣٢ وما بعدها، ودراسات في تفسير النص القرآني، مجموعة من الباحثين: ١/ ١٧١ وما بعدها.

١١) ظ: دراسات في تفسير النص القرآني: ١٦٧-١٦٨، والتفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٤٦ وما بعدها.

١٢) ظ: قراءات معاصرة في النص القرآني: ١٥٤.

١٣) فهم القرآن الكريم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، الدكتور محمد عابد الجابري: ١/ ٩، و ظ: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، د. طيب تيزيني: ١١٦.

١٤) ظ: دراسات في تفسير النص القرآني: ١/ ١٦٨.

١٥) ظ: مباحث في التفسير الموضوعي ؛ الدكتور مصطفى مسلم: ١٦، والتفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٤٩، ودراسات في تفسير النص القرآني: ١٦٩، وقراءات معاصرة في النص القرآني: ١٥٢.

١٦) ظ: المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر: ١٢، ١٧، والتفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٤١.

١٧) ظ: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٦٠ وما بعدها.

١٨) ظ: الفكر العلمي الجديد، باشلار: ١٢٣.

١٩) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي: ١/ ٨٨.

٢٠) نفسه: ١/ ٨٩.

٢١) ظ: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٨٠.

٢٢) بلاغة النور: جماليات النص القرآني، نفيد كرماني: ٢٠٢.

٢٣) انظر؛ نحو منهجية معرفية قرآنية: محاولات في بيان قواعد المنهج التوحيدي للمعرفة، د. طه جابر العلواني: ١٠٨.

٢٤) الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم، توشيهيكو إيزوتسو: ٥٠.

٢٥) ظ: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٥٧.

٢٦) لمزيد من تبيان هذه العلاقة النصيّة بين ترتيب النزول وترتيب المصحف، انظر كتابنا ؛ المعنى القرآني بين التفسير والتأويل:١٩٣ وما بعدها، و ٣٠٩ وما بعدها. وانظر في تبني ترتيب النزول وما يترتب على ذلك من آثار، فهم القرآن الحكيم ؛ التفسير الواضح حسب ترتيب النزول: ١/ ١٢ وما بعدها، وانظر، في الدفاع عن المصحف واستبعاد ترتيب النزول، كتاب؛ الشُبه الاستشراقية في كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عابد الجابري، رؤية نقدية، عبد السلام البكاري، والصديق بو علام:٤٢ وما بعدها.

٢٧) ظ: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٦١ وما بعدها.

٢٨) النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن، د. محمد عبد الله دراز: ١٥٥.

٢٩) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٦٣.

... المصادر والمراجع ...

١) القرآن الكريم.

٢) الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم، توشيهيكو إيزوتسو، ترجمة وتقديم؛ د. هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة،بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٣) ابستمولوجيا المعنى والوجود: نقد التطورية، د. سامي أدهم، مركز الإنماء القومي،بيروت، لبنان، (د.ط.تا).

٤) بلاغة النور: جماليات النص القرآني، نفيد كرماني، ترجمة فريق من الباحثين، مراجعة؛ سعيد الغانمي، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٥) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي الشافعي، مراجعة وتحقيق سعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٦) الإعجاز القرآني: التبيان التكوّن - القراءة؛ مدخل إلى نظرية معرفية في نشوء الكون ونظام الكائنات، عباس أمير، دار أسامة، عمّان، ٢٠٠٢م.

٧) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، (د.ط.تا).

٨) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٩) التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النفائس، الأردن، ط٢، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

١٠) دراسات في تفسير النص القرآني، الجزء الأول؛ أبحاث في مناهج التفسير، مجموعة من الباحثين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

١١) قراءات معاصرة في النص القرآني، مجموعة من المؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

١٢) فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، القسم الأول، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩.

١٣) الشبه الاستشراقية: مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عابد الجابري- رؤية نقدية-، عبد السلام البكاري، والصديق بو علام، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٤) الفكر العلمي الجديد، غاستون باشلار، ترجمة الدكتور عادل العوا، مراجعة الدكتور عبد الله الدائم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٤، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٥) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، (د. ط. تا).

١٦) مباحث في التفسير الموضوعي، الدكتور مصطفى مسلم، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٧) مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٩م.

١٨) المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر، دار التعارف، بيروت، (د. ط. تا).

١٩) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٤هـ.

٢٠) المعنى القرآني بين التفسير والتأويل: دراسة تحليلية معرفيّة في النص القرآني، عباس أمير، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

٢١) المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا، منشورات ذوي القربى، ط١، ١٣٨٥هـ.

٢٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

٢٣) النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٤) نحو منهجية معرفية قرآنية: محاولات في بيان قواعد المنهج التوحيدي للمعرفة، د. طه جابر العلواني، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٥) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، د. طيب تيزيني، دار الينابيع، ط٢، ٢٠٠٨م.